ملف

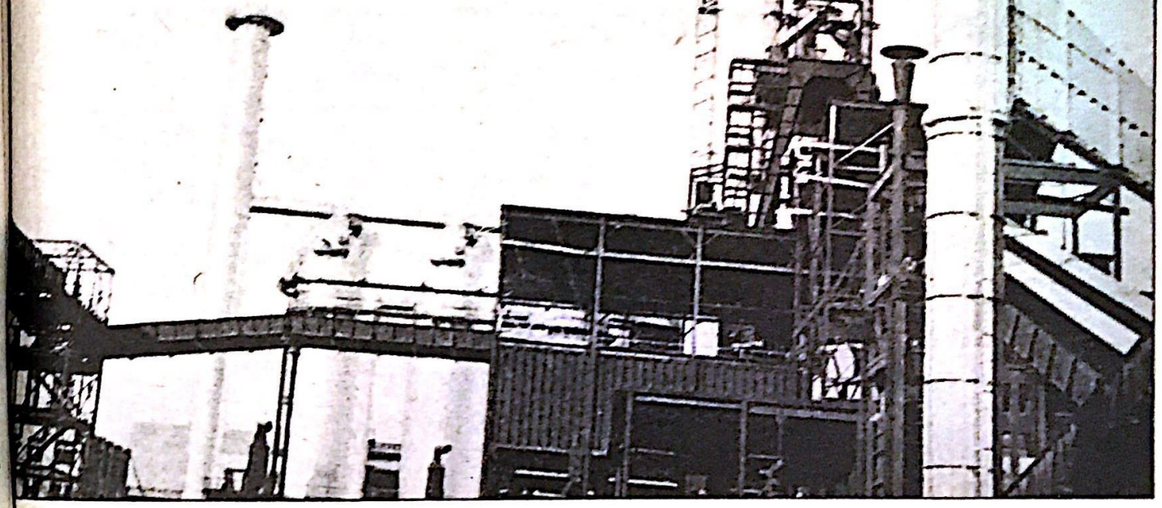

منذ عدة سنوات والاقتصاد الرأسمالي العالمي يعاني من ازمة متصاعدة الحدة ، عبرت عن نفسها ، او اريد لها ان تعبر عن نفسها من خلال ما يسمى بازمة الطاقة ، وكذلك البطالة النقدية والتضخم . مع انها في اساسها تعود بشكل رئيسي الى تراجع المجال الامبريالي للرأسمالية العالمية التي كانت قد خففت من حدة ازماتها، وسّعت تطورها الانتاجي وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي على حساب شعوب البلدان المستعمرة (بالفتح) وثرواتها المنهوبة .

وما من شك في ان حصول العديد من البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي وتصاعد نضالات شعوب تلك البلدان من اجل الحصول على استقلالها الاقتصادي وتصحيح العلاقات الدولية القائمة على نهب البلدان الرأسمالية المتقدمة لثروات البلدان المتخلفة ، لا شك ان ذلك كله ، قد اسهم بشكل رئيسي في تصعيد حدة ازمات النظام الرأسمالي العالمي ، واضعفت القوى الاحتكارية الامبريالية شيئا من قدرتها على تصريف انتاجها المتضخم ، وشيئا من قدرتها على نهب المواد الاولية الذي كانت تمارسه في البلدان المستعمرة والتابعة .

والنفط ، في نهاية الامر ، ليس مجرد مصدر رخيص للطاقة ، بل هو ، بالاضافة لذلك احدى المواد الاولية الرئيسية التي طالما استهدفتها عملية النهب الامبريالي .. وقد شهدت السنوات الاخيرة نضالا حادا من قبل شعوب البلدان المنتجة لهذه المادة الاولية المتميزة بقابليتها للنضوب سريعا، من اجل وقف عملية النهب وتحرير هذه الثروة الاساسية من تسلط الشركات الاحتكارية الامبريالية . فتمكنت بعض البلدان من تاميم تلك الثروة كليا او جزئيا ، كما اضطرت الانظمة الموالية للامبريالية الى القيام بخطوات ما للحصول على مكاسب اكبر من الفتات الذي كانت تحصل عليه في السابق ، وذلك تحت ضغط الحالة الجماهيرية المطالبة بالتاميم . فشهدت ساحة النفط الدولية بالاضافة للتاميم الكلي او الجزئي خطوات اخرى منها المشاركة ، ومنها رفع اسعار النفط .

وبالرغم من ان القيمة الحقيقية للنفط حتى بعد رفع اسعاره ، اذا ما قورنت بارتفاع اسعار المواد المصنعة ، واخذ التضخم والبطالة النقدية بعين الاعتبار ، ما تزال دون القيمة الحقيقية التي كانت له في الخمسينات ايام النهب الامبريالي المباشر والمطلق لهذه المادة .. بالرغم من ذلك كله، وجدنا الاوساط الامبريالية تقيم الدنيا وتقعدها ضد عملية رفع اسعار النفط ، وتحاول ان تصور تلك العملية وكأنها هي السبب الاساسي والوحيد للازمة الاقتصادية العالمية الممسكة بخناق النظام الرأسمالي العالمي . مع ان اخر المعطيات الرسمية الامريكية نفسها تؤكد ان نسبة

التضخم في الاقتصاد الامريكي قد بلغت ٢٤ بالمئة ، شكل رفع اسعار النفط فيها ما يتراوح بين ٢ و ٤ بالمئة فقط .

ورغم ذلك شنت الاوساط الامبريالية حربا صليبية اقتصادية وسياسية واعلامية ضد البلدان المصدرة للنفط فراحت تؤلب شعوبها وشعوب العالم اجمع ضد تلك البلدان ، محاولة صرف نظر تلك الشعوب عن السبب الحقيقي للازمة . ومهيئة الاجوبة لقبول سياساتها العدوانية وتهديداتها الاقتصادية والعسكرية الموجهة ضد البلدان المصدرة للنفط .

وقد جرت هذه الحملة الصليبية بزعامة الامبريالية الامريكية التي لم يكن رئيسها العالي ووزير خارجيتها ووزير دفاعها وغيرهم من كبار المسؤولين من التهديد السافر بالتدخل العسكري ضد شعوب البلدان المنتجة ، لا بل ذهبوا الى اكثر من ذلك حيث باشروا ذلك التدخل بصور مختلفة كما يجري في سلطنة عمان ، او كما يجري في السعودية نفسها حيث راحوا يتولون بانفسهم « حماية » المنشآت النفطية .

كما قامت الولايات المتحدة ، بعد ان استغلت الضعف الذي مارسته شركاتها البترولية الاحتكارية على كل من اليابان واوروبا ، بدعوة البلدان الرأسمالية المتقدمة الى تشكيل جبهة موحدة لمواجهة البلدان المصدرة للنفط ، وجرى بناء على تلك الدعوة ، تشكيل ما سمي بـ « لجنة الطاقة للدولة » التي اوصت باجراءات تقيد معينة نفذتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ، ادت الى تخفيض الاستهلاك النفطي العالمي ، وخلقت فائضا نفطيا معينا في السوق ، راحت تضغط به من اجل فرض تخفيض اسعار النفط . وقد ساعدتها في ذلك سياسة بعض الانظمة المصدرة للنفط وعلى راسها السعودية التي اسهمت عبر زيادة انتاجها بتامين الفائض المشار اليه .

كما قامت الولايات المتحدة ، من جهة اخرى بتوجيه ضغوط مختلفة وعرض عدد من المشاريع والمخططات الرامية الى فرط وحدة البلدان المصدرة للنفط مقابل توحيد جبهة البلدان الرأسمالية المتقدمة المستهلكة لـه ، ومقابل السعي الحثيث للفصل بين البلدان النامية غير النفطية والبلدان النفطية وتاليب الاولى على الثانية ، لتسهيل انتصار الامبريالية في المواجهة التي تخطط لها .

كما لجأت الامبريالية العالمية الى اجراءات اخرى لتقليص القيمة الحقيقية للنفط لجميع المواد الاولية المستوردة من البلدان النامية ، ومن هذه الاجراءات :

١ ــ خفض سعر الدولار ، الذي يشكل العملة الاولى ــ والى حد ما الوحيدة ــ لتسعير تلك المواد .

٢ ــ تصدير التضخم الاقتصادي الامريكي الى الاقتصاد العالمي .

٣ ــ الزيادة الفاحشة في اسعار المواد المصنعة والمواد الغذائية التي تصدرها البلدان الرأسمالية الصناعية .

٤ ــ مراجعة اسعار الذهب في المصارف المركزية الرأسمالية ، واتخاذ عدد من الاجراءات المنفردة تجاه هذه المادة التي تلعب دورا اساسيا في موازين النقد الدولية ..

ضمن هذه الاجواء كانت الدعوة الجزائرية لعقد قمة البلدان المصدرة للنفط ، وذلك بعد ان كانت الامم المتحدة قد عقدت جلسة استثنائية خاصة في العام الماضي عرفت باسم الجلسة الاستثنائية الخاصة السادسة ، واصدرت برنامج عمل تجاه العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم تلتزم به الدول الرأسمالية المتقدمة .

وكذلك بعد اجتماع البلدان المصدرة للمواد الاولية الذي انعقد الشهر الماضي في دكار (السنغال) وحضره مندوبون عن ٧٧ بلدا والذي اتخذ قرارات مؤيدة لموقف البلدان المصدرة للنفط ومعارضة للدعاوي الامبريالية تجاه موضوع النفط

فكان مؤتمر الجزائر علامة فاصلة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية .

لكنه ، ولاهميته المشار اليها اعلاه ، كان لا بد من ان يتعرض لضغوط امبريالية شديدة مورست عليه من الخارج ، كما مورست من الداخل عبر بعض الوفود المشاركة ، من اجل اجهاضه ، او على الاقل منعه من الخروج بقرارات حازمة وحاسمة في مجال التحرر من العلاقات غير المتكافئة بين الدول التابعة النفطية وغير النفطية من جهة ، وبين الدول الرأسمالية المتقدمة من جهة اخرى .

وكان المؤتمر ــ بناء على ذلك ــ ساحة صراع حقيقية بين التوجه الوطني والتقدمي والتحرري وبين الضغوط الامبريالية والخضوع الرجعي لها .

ما هي القضايا التي طرحت على المؤتمر :

لقد ناقشت الاجتماعات الوزارية في فيينا والاجتماعات التمهيدية في الجزائر قضايا كثيرة ، وشهدت صراعات عنيفة حول اكثر تلك القضايا ، الى درجة فشلت معها تلك الاجتماعات في الاتفاق على جدول اعمال محدد لمؤتمر القمة ، فجرى نقل تلك القضايا بمجموعها الى المؤتمر ، الذي اضطر الملوك والرؤساء الى عقد جلسة مغلقة خاصة قبل افتتاحه ، من اجل الاتفاق على جدول اعمال ، وقد دامت الجلسة اكثر من ساعة ونصف .

اما ابرز القضايا التي طرحت على ذلك الجدول فهي :

اولا : موقع النفط في العلاقات الاقتصادية الدولية :

فهل تشكل هذه المادة قضية خاصة ومنفصلة عن موضوع المواد الاولية الاخرى ، وبالتالي تقف خارج العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من جهة وبين مجموع البلدان المتخلفة من جهة اخرى ؟

وبصدد هذه النقطة كان الموقف التقدمي الذي عبرت عنه العراق والجزائر وليبيا ، مصرا على ان النفط هو احدى المواد الاولية التي تتعرض جميعها لعلاقة غير متكافئة بين البلدان الرأسمالية الصناعية وبين مجموع البلدان المتخلفة ، وان الازمة في العلاقات الدولية ليست ازمة النفط ، بل هي ازمة النظام الاستعماري القائم على نهب ثروات البلدان المتخلفة ، وان تحرير النفط امر لا ينفصل عن مجمل نضال الشعوب لتحرير كل ثرواتها المنهوبة .

ومن هنا يجب العمل لاقامة جبهة موحدة تضم جميع البلدان المتخلفة والمصدرة للمواد الاولية ، تكون طرفا واحدا في الحوار مع البلدان الرأسمالية الصناعية من اجل تصحيح العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ، القائمة على الاستغلال والنهب ، والمخالفة حتى لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخاصة السادسة .

ويرى الموقف التقدمي ، انه من اجل اقامة هذه الجبهة ودعم وحدتها ، وكجزء من مسؤولية البلدان المصدرة للنفط تجاه البلدان النامية الاخرى التي تعاني من ضغط اقتصادي مزدوج ، لا بد من القيام بمشاريع ابرزها :

١ ــ اقامة صندوق مشترك من دول « الاوبك » يبلغ رأسماله ما بين ١٠ الى ١٥ مليار دولار (كما جاء في خطاب الرئيس بومدين خلال الجلسة الافتتاحية) . يتولى تقديم القروض والمساعدات للبلدان النامية غير النفطية ، وكذلك للدول النفطية التي تتعرض للضغوط ، وحتى لبعض البلدان الصناعية ... كما يقوم بعمليات استثمارية ، تحقق نوعا من التدوير العادل للرأسمال .

٢ ــ اقامة مشروع تموله دول « الاوبك » لتقديم الاسمدة للبلدان النامية غير النفطية ، الامر الذي يساعد تلك البلدان في تحقيق التنمية ، كما يساهم في حل مشكلة المواد الغذائية التي ما تزال الدول الرأسمالية المتقدمة تتحكم بمعظمها .

لكن هذا الموقف التقدمي لقي معارضة شديدة من قبل السعودية بشكل خاص وايران وبعض رجعيات النفط الاخرى بشكل عام . وقد